مجلة الساورة للدراسات الإنسانية والاجتماعية
ISSN: 2477-9881 EISSN: 2676-2153
المجلد07 / العـدد: 02 (2021)، ص 45 - 68

دور المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين إبان الثورة التحريرية الجزائرية 1954 - 1962

Role of the United Nations High Committee for Refugees (UNHCR) during the Algerian Liberation Revolution 1954 - 1962

د. محفوظ عاشور[1*]
[1] جامعة البليدة 2 علي لونيسي العفرون (الجزائر)، mahfoud.42@hotmail.fr

تاريخ الاستلام: 2021/08/01 تاريخ القبول: 2021/11/05 تاريخ النشر: 2021/12/20

ملخص:

تعتبر المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين UNHCR، من المنظمات الإنسانية الدولية التي كان لها دور في الجزائر إبان الثورة التحريرية 1954 1962 خاصة في قضيتي النازحين واللاجئين الجزائريين في تونس والمغرب.

المقال يعرفنا بالمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ويسلط الضوء على الظروف والأسباب التي جعلتها تتدخل إبان الثورة التحريرية بشكل غير مباشر في قضية النازحين وبشكل مباشر في قضية اللاجئين الجزائريين في تونس والمغرب خاصة بعد وقف إطلاق النار في 19 مارس 1962.

كلمات مفتاحية: الثورة التحريرية، المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، النازحين، اللاجئين، اتفاقية إفيان.

Abstract:

The UNHCR is regarded as one of the international humanitarian organisations that played a role for Algerian Liberation Revolution 1954/1962, particulary in the case of Algerian migrants and refugees to Tunisia and Morocco.

This article gives us a definition of the UNHCR and highlights the circumstances and the reasons that motivated us intervention during the Revolution in an indirect way in the case of the migrants and in a direct way in the case of Algerian refugees to Tunisia and Morocco after the ceasefire on March 19,1962.

Key Words: Liberation Revolution, UNHCR, migrants, refugees, Evian Treaty.

* المؤلف المرسل

مقدمة:

من القضايا الإنسانية التي ميزت الوضع في الجزائر إبان الثورة التحريرية وغداة الاستقلال، قضية اللاجئين في تونس والمغرب الأقصى. هذه القضية بمآسيها وظروف ظهورها أعطت للثورة التحريرية بعدا دوليا من خلال تدخل المنظمات الإنسانية الدولية من بينها المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين التي لعبت دورا كبيرا في التخفيف من معاناة اللاجئين الجزائريين وتنظيم عمليات عودتهم بعد وقف إطلاق النار تحسبا لإجراء استفتاء تقرير المصير في 1 جويلية 1962.

في هذا المقال نتطرق في البداية لقضية اللاجئين قبل تدخل المفوضية السامية لشؤون اللاجئين التي نعرف بها وبالظروف التي تأسست فيها وبموقفها من الثورة التحريرية باعتبارها منظمة إنسانية دولية تابعة للأمم المتحدة، وبكيفية تدخلها لإغاثة اللاجئين الجزائريين في تونس والمغرب ومشاركتها في اللجنة الثلاثية المكلفة بتحديد مناطق تجمع اللاجئين في الأراضي المغربية والتونسية، قصد تسهيل إحصاء حاجياتهم وتحديد عدد ونوع وسائل النقل الكفيلة بتسهيل عودتهم إلى الجزائر طبقا لنصوص اتفاقية إيفيان.

هذه الدراسة أعدت انطلاقا من وثائق أرشيفية لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بجنيف والتي زرناها في شهر مارس من عام 2015.هذا إلى جانب استغلال وثائق من أرشيف اللجنة الدولية للصليب الأحمر، وشهادتان الأولى، للمجاهد مصطفى مكاسي باعتباره طبيب جيش التحرير الوطني والأمين العام الأول للهلال الأحمر الجزائري عند تأسيسه سنة 1957، والثانية للسيدة مونتسيرات كانيلا غرايوا **Montserrat Canela Garayoa**بصفتها رئيسة وحدة الوثائق والارشيف للمفوضية السامية لشؤون اللاجئين بجنيف سويسرا.

1.بداية قضية اللاجئين وأوضاعهم قبل تدخل المفوضية السامية:

شهدت الجزائر بين 1955 و1956 نزوح الآلاف من الجزائريين نحو المناطق الحدودية، اتخذوا من الأراضي المغربية والتونسية ملجأ لهم. غادروا مساكنهم فرارا من العمليات الانتقامية العشوائية للجيش الاستعماري الفرنسي، تاركين مساكنهم وكل ما يملكون، لم يكن لديهم الوقت لحمل ما هم بحاجة ماسة إليه، أغلبهم نساء وأطفال وعجزة الكثير منهم لم يصل إلى الأماكن التي كانوا يظنون بأنها آمنة (UNHCR Box 247 Fond II Série I , 1962) .

تميز وضع اللاجئين بصفة عامة بالمأساة، بسبب نقص الغذاء و عدم ملائمة أماكن الإيواء التي كانت عبارة عن خيم وأكواخ بنيت بمواد لا تقاوم الحرارة والبرودة الشديدة معظمها متكونة من أطراف من القماش وأعشاب وحشائش مما أدى إلى تدهور الحالة الصحية التي كانت كارثية حيث تميزت بارتفاع الوفيات خاصة عند الأطفال والتي قاربت 70 بالمئة حسب إحصائيات مختلف المنظمات الإنسانية الحكومية مثل المفوضية السامية لشؤون اللاجئين واللجنة الدولية للصليب الأحمر التي كانت تتحصل على أرقامها من تقارير الجمعيات الإنسانية مثل الهلال الأحمر الجزائري بالدرجة الأولى والهلال الأحمر المغربي والتونسي كذلك. (ACICR BAG 280 008 023 , octobre-novembre 1957)

مع نهاية سنة 1957، وخلال الندوة 19 لحركة الصليب الأحمر و الهلال الأحمر التي احتضنتها دلهي الجديدة تم المصادقة بالإجماع على لائحة مساندة لقضية اللاجئين الجزائريين وجهت من خلالها نداء عاجلا للمجتمع الدولي في مقدمته هيئة الأمم المتحدة وحكومات الدول العضوة في الجمعية العامة ومجلس الأمن الدولي من أجل التدخل عن طريق المنظمات الإنسانية التابعة لها. (ACICR BAG 280 008 023 , octobre-novembre 1957)

وحسب تقارير أرشيف وزارة الخارجية الفرنسية فإن الدولة الفرنسية نفت وجود قضية اللاجئين ناكرة نزوح الآلاف من الجزائريين من الجزائر إلى تونس والمغرب مرجعة

أسباب نزوحهم إلى العمليات العسكرية التي قام بها جيش التحرير الوطني الذي اعتبرته المسؤول الرئيسي عن فرار –حسب قولها- الآلاف من الجزائريين من منازلهم إلى وجهات مجهولة حيث تذكر في أحدى تقاريرها ما يلي: " ... نتيجة للتهديدات التي تعرضت لها العائلات المسلمة من قبل المتمردين الذين أرادوا تدويل القضية بتوظيف قضية اللاجئين قامت الأقلية القاطنة في المناطق الحدودية بمغادرة مساكنها تجاه تونس والمغرب...وأن العدد الذي أعلنت عنه جبهة التحرير الوطني هو 100 ألف لاجئ لا يمت بصلة للحقيقة وهذا ما تؤكده تقارير اللجنة الدولية للصليب الأحمر التي قدرت العدد بين 25 و 35 ألف لاجئ.."(Archives diplomatiques Francais , 1957-1958)

لم تتمكن الحكومات الفرنسية طيلة سنوات الثورة التحررية من إخفاء الأسباب الحقيقية التي دفعت الآلاف من الجزائريين لمغادرة مساكنهم وبلادهم من أجل اللجوء إلى المغرب وتونس وفي ظروف قاسية والدليل على ذلك بحثهم عن مناطق آمنة وهذا ما وقفت عليه اللجنة الدولية للصليب الاحمر والمفوضية السامية لشؤون اللاجئين. (UNHCR Box 247 Fond II Série I , 1962)

وفي شهر جوان 1959 استقبل فرحات عباس رئيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية إيدمون موليز Edmond Muller مندوب اللجنة الدولية للصليب الأحمر في القاهرة لدراسة قضية الأسرى الفرنسيين خلال اللقاء شدد فرحات عباس على ضرورة توقف السلطات الاستعمارية الفرنسية عن إجبار الجزائريين على مغادرة بلادهم وإبعادهم عن الحدود بـ 500 كلم بحجة تشديد الحصار على "المتمردين ". كما شدّد فرحات عباس على أن توظيف اللجنة الدولية للصليب الأحمر لمصطلح المتمردين يدعم بطريقة غير مباشرة نظرية الاستعمار الفرنسي الذي لم يعترف بعد على أن ما كان يجري في الجزائر حرب استقلالية. لكن التطورات التي عرفتها الثورة التحريرية جعلت اللجنة تعيد النظر في مصطلحاتها، فعوضت عبارة المتمردين بالمقاتلين فكان ذلك بمثابة اعتراف بأن ما كان

يحدث في الجزائر كانت عبارة عن حرب بين جيش التحرير الوطني والجيش الاستعماري الفرنسي. (ACICR BAG 225 008 – 011)

المقابلة اعتبرها مندوب الهلال الأحمر الجزائري فرصة لاطلاع رئيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر على الوضع الخطير الذي كان فيه الالاف من اللاجئين الجزائريين في كل من تونس والمغرب جراء نقص الغذاء والدواء والألبسة والخيم مقدما له طلب للتدخل من أجل تسهيل جمع المساعدات وإصالها إلى مستحقيها. استجابة لطلب الهلال الأحمر الجزائري نظمت اللجنة الدولية للصليب الأحمر حملات لجمع المساعدات، وزعتها بمساعدة الهلال الأحمر التونسي والمغربي بالتنسيق مع الهلال الأحمر الجزائري الذي لم تكن قد اعترفت به رسميا كون القوانين لا تسمح باعتماد جمعية إنسانية وطنية في بلد غير مستقل. (ACICR BAG 280 008 – 023 , 1956/1958)

2. تعريف المفوضية السامية لشؤون اللاجئين وموقفها من الثورة التحررية:

المفوضية السامية لشؤون اللاجئين منظمة دولية تابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لهيئة الأمم المتحدة، مهمتها التكفل باللاجئين. تأسست في 14 ديسمبر 1950 بهدف مساعدة الدول الأوربية على مواجهة تدفق اللاجئين بالأعداد الهائلة مع الحرص على إعادتهم إلى بلدانهم الاصلية.

حددت الجمعية العامة للأمم المتحدة صلاحياتها بثلاثة سنوات، إلا أن اهمية دورها الإنساني بالنسبة للشعوب استوجب الحفاظ عليها من خلال استحداث إطار قانوني لنشاطها باعتماد اتفاقية 28 جويلية 1951 المتعلقة بوضع اللاجئين. ومنذ ذلك التاريخ تنظمت الامور واصبحت قابلة للاستمرار في مهامها دون شرط الحصول على موافقة الأمم المتحدة.(UNHCR Box 249)

ومع اشتداد الحرب الباردة وتدخل القوات العسكرية السوفياتية في المجر عام 1956، قررت الأمم المتحدة تمديد صلاحياتها إلى غاية حل المشكلة. كما أن ظهور الحركات التحريرية واشتداد الحروب الاستعمارية خاصة في إفريقيا، في مقدمتها الحرب

التحريرية الجزائرية التي عرفت نزوح الآلاف من الجزائريين نحو تونس والمغرب جعل المفوضية السامية لشؤون اللاجئين تتدخل. (مكاسي، 2012)

1.2. موقفها من الثورة التحريرية:

لم تتخذ المفوضية موقفا من الثورة التحريرية كونها منظمة دولية تابعة للأمم المتحدة التي لم تعتبر الثورة التحريرية حركة تحررية ضف إلى ذلك عضوية فرنسا الدائمة في مجلس الأمن والطرح الفرنسي الذي قدم للرأي العام الدولي على أن الثورة التحريرية هي مجرد اضطرابات ومحاولة من طرف أقلية لزعزعة استقرار فرنسا والمساس بالأمن العام مشددتا على أن الامر داخلي يخص فرنسا لوحدها.

إلا ان اندلاع الثورة التحريرية في الفاتح من نوفمبر 1954 واعتماد فرنسا الحل العسكري لقمع الثورة أدى إلى ظهور مآسي إنسانية فكلما تعرضت القوات الاستعمارية لهجومات جيش التحرير الوطني تزايدت عمليات الجيش الفرنسي الانتقامية التي استهدفت في معظمها الشعب الجزائري الذي حرم من كل ما يملك وأجبر على النزوح بحثا عن مناطق آمنة، هذا الوضع أدى إلى ظهور قضية النازحين التي تضاعفت لدرجة كبيرة جعلت اللجنة الدولية للصليب الأحمر تتدخل لطلب المساعدة من المنظمات الإنسانية لإنقاذ الآلاف من الجزائريين من الموت المؤكد. (UNHCR ,Vol 2 Fond11 Serie1.)

من المنظمات الإنسانية الدولية التابعة للأمم المتحدة المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، التي تجاوزت صلاحياتها لتقديم المساعدات المالية والمادية للجنة الدولية للصليب الأحمر وهذا مع بداية عام 1956، هذه المساعدات تمثلت أساسا في المواد الغذائية، الخيم الألبسة والأغطية إلا أن الحاجيات كانت ضخمة بالنظر إلى عدد الجزائريين الذين رُحلوا بالقوة من مساكنهم وأراضيهم .المنظمات الإنسانية التي تكفلت بتوزيع تلك المساعدات بقيت عاجزة أمام الطلب المتزايد هذا ما جعلها توجه نداء لكافة بلدان العالم قصد إنقاذ الآلاف من النازحين واللاجئين الجزائريين.

يعتبر الدكتور مصطفى مكاسي ان قضية اللاجئين في المغرب وتونس كانت معضلة انسانية بسبب معاناة قرابة 360 ألف جزائري من الظروف القاسية وغير انسانية، بحيث كثرت الامراض وتدهورت الحالة الصحية مما جعل المصالح الصحية للهلال الاحمر الجزائري تتجند بالإمكانيات القليلة التي كانت في حوزتها. هاجس الهلال الاحمر الجزائري هو توفير الأدوية ووسائل العلاج الضرورية للحفاظ على حياة الآلاف من الارواح البشرية، والسهر الدائم على ضمان التزود بالمواد الغذائية التي توفر القدر الكافي من الحريرات، وكذا العمل على تجنب انتشار الأوبئة والأمراض.

سهر الهلال الاحمر الجزائري بصفة اساسية على مواصلة تقديم العلاج لكل من كان في حاجة إليه من الجزائريين والأجانب مع التأكيد على إجراءات الوقاية وعلى النظافة تفاديا لتأزم الوضع الصحي أكثر من ما كان عليه. (مكاسي، 2015)

قبل تدخل المنظمات الانسانية الدولية ومن أجل السيطرة على الوضع قام الهلال الاحمر الجزائري بتشكيل فرق متنقلة لتفقد الحالة الصحية للاجئين خاصة الذين اتخذوا من الجبال والمناطق الغابية المعزولة مأوى لهم، كما أنشأ عيادات ميدانية في كل المناطق التي يتواجد بها عدد كبير من اللاجئين الذين كانوا عرضة للأمراض المعدية.

من الامراض التي استعصت على الفرق الطبية للهلال الاحمر الجزائري مرض السل الذي انتشر بكثرة في اوساط اللاجئين إلى جانب الامراض الجلدية خاصة عند الأطفال وأمراض العيون وأمراض أخرى معدية خاصة الامراض النفسية الناجمة عن الوضعية الاجتماعية التي اصبحوا فيها والعمليات العسكرية الفرنسية التي استهدفتهم وهم في الطريق نحو الحدود الشرقية و الغربية. (مكاسي، 2015)

التدفق الهائل للاجئين الجزائريين على تونس وضع الهلال الأحمر التونسي في صعوبة لمواجهة الوضع الإنساني وهذا بالرغم من المساعدات التي كانت تصله من الهلال الأحمر الجزائري والمنظمات والجمعيات الإنسانية العربية والإسلامية ومختلف دول العالم.

بعد استقلال تونس سنة 1956، تلقت المفوضية طلبا رسميا من الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة لمساعدة بلاده على مواجهة الأعداد الهائلة من اللاجئين الجزائريين. (انظر الملحق 1)

الرسالة التي وجهها الرئيس التونسي مؤرخة في 31 ماي 1957 جاء فيها ما يلي " ...تبعا للمقابلة التي خص بها سفير تونس بواشنطن السيد مونجي سليم من قبل الأمين العام للأمم المتحدة بخصوص صعوبة التكفل باللاجئين الجزائريين فإن حكومتنا ترى أنه حان الوقت لدراسة هذا المشكل من طرف الهيئات المختصة لمنظمة الأمم المتحدة ...مثلما وجدت حلا للدول التي واجهت نفس المشكل ،فإن تونس تريد حلا في الإطار الإنساني المحض..." و يذكر الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة في رسالته للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ،أن بلاده قامت بكل ما في وسعها لمساعدة الأعداد الهائلة من اللاجئين التي تدفقت على أراضيها في وقت وجيز وفي هذا السياق يكتب للمفوض السامي مؤكدا "... لم تتوانى بلادي بالرغم من قلة الإمكانيات من توفير المساعدات للتخفيف من مآسي الآلاف من اللاجئين الجزائريين الذين حرمتهم الحرب من بيوتهم.." (UNHCR: Fond 11.Série 1 .Box 249 , 1957)

كلف الرئيس التونسي كل من رئيس ديوان وزارة الشؤون الخارجية السيد نجيب بوزيدي والباجي قايد السبسي مكلف بمهمة في وزارة الداخلية من أجل الاتصال والتباحث مع المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين حيث جاء في الرسالة"... إن حجم المعاناة يتطلب تضامن دولي لذا كلفت رئيس ديوان وزارة الشؤون الخارجية السيد نجيب بوزيدي والمكلف بمهمة لدى وزارة الداخلية السيد قايد السبسي للاتصال بسيادتكم." الطرح التونسي أقنع المفوض السامي الذي شرع في مساعي من أجل توسيع صلاحيات المفوضية السامية لشؤون اللاجئين وبالتالي ضمان استمراريتها كهيئة إنسانية حكومية لها الحق في التدخل لإغاثة اللاجئين في كل قارات العالم. (UNHCR: Fond 11.Série 1 .Box 249 , 1957)

موافقة المفوضية السامية لشؤون اللاجئين على ذلك الطلب سمح لها بمد نشاطها خارج القارة الأوروبية فكانت بذلك قضية اللاجئين الجزائريين في تونس سببا في جعلها جهاز دائم تابع للأمم المتحدة مكلف بشؤون اللاجئين في العالم التدخل الأول كان بطريقة غير مباشرة سنة 1957، حيث قدمت مساعدات للاجئين عن طريق اللجنة الدولية للصليب الأحمر وزعها الهلال الأحمر التونسي بمساعدة الهلال الأحمر الجزائري. أما التدخل المباشر كان بعد وقف إطلاق النار سنة1962. (UNHCR Box 247 Fond II Série I, 1962)

نجاح مساعي الحكومة التونسية لدى الأمم المتحدة جعلت الحكومة الفرنسية تعتبرها محاولة من قبل الرئيس التونسي لإعطاء بعد دولي للقضية، مذكرتا أن السلطات المغربية لم تطلب المساعدة من الهيئات الدولية مثلما فعلت الحكومة التونسية حيث تذكر " بالرغم من القلق الذي كانت فيه السلطات المغربية نتيجة التدفق المتزايد للاجئين الجزائريين خاصة في وجدة التي خرجت عن سيطرتها بسبب التواجد الكثيف لعناصر جبهة التحرير الوطني، لم تتصل بالهيئات الدولية كما فعله الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة "(Archives diplomatiques Francais , 1957-1958)

من خلال رد فعل الحكومة الفرنسية المعارض للطلب التونسي يظهر لنا مدى تخوف فرنسا الاستعمارية من تدويل القضية الجزائرية وبالتالي فضح جرائمها في حق الشعب الجزائري، هذا التخوف تحول إلى واقع بحيث استمرت الادعاءات الفرنسية في التلاشي وتضاعف تضامن شعوب ودول العالم مع كفاح الشعب الجزائري الذي جسدته الجمعيات والمنظمات الإنسانية الوطنية والدولية من خلال تقديم المساعدات المادية والمالية وكذا تدويل معاناة اللاجئين الجزائريين من خلال منشوراتها ومرافعات وفودها في الندوات الإقليمية والدولية.

في نفس السياق، صرح لنا المجاهد مصطفى مكاسي طبيب جيش التحرير الوطني والأمين العام الأول للهلال الأحمر الجزائري سنة 1957 في لقاء أجريناه معه بمقر سكناه بمدينة نوشاتل بسويسرا سنة 2010بما يلي:

"...بعد قرارها التاريخي ضاعفت المفوضية السامية لشؤون اللاجئين مساعداتها خاصة بعد حصولها على موافقة الأمم المتحدة، حيث أسندت التوزيع للجنة الدولية للصليب الأحمر والجمعيات الإنسانية الوطنية المعتمدة كالهلال الأحمر التونسي والمغربي، في حين اقتصر دور للهلال الأحمر الجزائري على المساهمة بشكل غير رسمي على إحصاء اللاجئين والمشاركة في تنظيم العمليات...") (UNHCR Box 247 Fond II Série I , 1962)

وبالرغم من عدم حصول الهلال الأحمر الجزائري على إعتراف اللجنة الدولية للصليب الأحمر بكونه جمعية إنسانية وطنية جزائرية،فقد عين الطبيب جيلالي بنتامي مندوبا دائم للهلال الأحمر الجزائري بجنيف من أجل إطلاع اللجنة الدولية للصليب الأحمر ومن خلالها الرأيء العام الدولي بالمجازر التي إرتكبها الإستعمار الفرنسي في حق الشعب الجزائري الذي كان يعاني من ظروف إنسانية مزرية خاصة قضية اللاجئين حيث تحاور المندوب الدائم للهلال الأحمر الجزائري مع رئيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر بصفة غير رسمية حيث قدم له تقريرا مفصلا حول أوضاع اللاجئين الجزائريين في تونس والمغرب وما تعرضوا له من عمليات القصف الذي قام بها طيران الجيش الفرنسي خاصة على المناطق الحدودية .رد اللجنة الدولية للصليب الأحمر كان متحفظا بإعتبارها غير قادرة على التدخل في قضية أصبحت من صلاحيات هياكل هيئة الأمم المتحدة في مقدمتها المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. (ACICR BAG:210 008 009.02)

خلال اللقاءات المتكررة مع رئيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر بجنيف وعلى هامش جدول الأعمال الذي كان يدور أساسا حول قضية الأسرى الفرنسيين ،طرح الجيلالي بنتامي قضية اللاجئين بتونس وماتعرضوا له من قصف من قبل الطيران العسكري الفرنسي في 8فيفري 1958 مذكرا بأن الحصيلة البشرية كانت ثقيلة وان

القصف حدث تحت أعين مندوبي اللجنة الدولية للصليب الأحمر وأدى كذلك إلى تحطيم تجهيزات وشاحنات اللجنة الدولية للصليب الأحمر التي كانت بصدد توزيع المساعدات الغذائية على اللاجئين في قرية ساقية سيدي يوسف. اظاف السيد الجيلالي بنتامي بأن الوقت قد حان للتكفل الأمثل باللاجئين الجزائريين عن طريق حشد المساعدات من مختلف المنظمات والجمعيات الإنسانية الدولية وكذا حكومات بلدان العالم بإعتبار القضية ليست جزائرية فقط بل إنسانية بالدرجة الأولى. (ACICR BAG:210 008 009.02)

إنسانية قضية اللاجئين جعلت مختلف الصحف ووسائل الإعلام الدولية والاوروبية خاصة تهتم بأوضاعهم المزرية حيث أوفدت محققين للوقوف على الوضع الإنساني في مخيمات اللاجئين وفي المناطق الحدودية الغربية والشرقية، من الصحف السويسرية التي نشرت مقالا جريدة La Tribune de Genève تحت عنوان " آلام يندى لها جبين الإنسانية " مراسل الجريدة كتب قائلا"... مع ثلاثة من زملائي، قضيت أسبوعا في القطر التونسي و رأينا أشياء مريعة، و استمعنا إلى شهادات مفجعة، و شاهدنا آلاما يندى لها جبين الإنسانية " التقرير نقلته جريدة المجاهد لسان حال جبهة التحرير الوطني في عددها 14 المؤرخ في 15 ديسمبر 1957 تحت عنوان " حقائق مرة عن اللاجئين الجزائريين " إلى جانب مقالات أخرى عن اللاجئين بتونس نشرت في مختلف الجرائد والصحف الأوروبية خاصة اليسارية منها. وفي جريدة المحايد السويسرية كتب الصحفي المحقق جون مولر مقالا عن معاناة اللاجئين في تونس والمغرب جاء فيه ما يلي"... وجدت سبعة إخوة حفاة يبكون من كثرة الجوع والبرودة الشديدة يمشون تحت الأمطار الغزيرة لا يعرفون لماذا هم في هذه الحالة كل ما يتذكرونه أنهم تركوا أمهم ميتة على عتبة باب منزلهم ...يأكلون ما يجدون في طريقهم " (المجاهد، 1957)

و في 5 ديسمبر 1958 أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة لائحة تؤكد فيها على ضرورة دعم مجهود المفوضية السامية لشؤون اللاجئين تجاه اللاجئين الجزائريين في

تونس والمغرب ،حيث تلقت المفوضية مساعدات مالية دولية من مختلف دول العالم ،حيث تمكنت من جمع أكثر من 714 ألف دولار وذلك في الفترة الممتدة بين 1فيفري 1959 و 31 جانفي 1960. في حين تمكنت رابطة جمعيات الصليب الأحمر من جمع مبلغ فاق 5 مليون دولار. إنطلاقا من الأرقام المذكورة فإن كل لاجئ خصص له مبلغ قارب 20 ألف دولار سنويا بمعدل شهري عادل 100 فرنك فرنسي متمثلة في الغذاء والألبسة والإيواء دون إحتساب تكلفة النقل التي تكفلت بها المفوضية السامية لشؤون اللاجئين في عمليات منظمة وبالتنسيق مع الأطراف الفرنسية والجزائرية على وجه الخصوص وبمساعدة حكومات البلدين تونس والمغرب. (ACICR (009.05 008 225: BAG

3.دور المفوضية السامية للاجئين في تنظيم عودة اللاجئين الجزائريين :

ارتبط التدخل الميداني الرسمي للمفوضية السامية لشؤون اللاجئين ،بوقف إطلاق النار في 19 مارس 1962، والشروع في تطبيق بنود اتفاقية إيفيان خاصة في الجانب المتعلق بتنظيم عودة اللاجئين حيث أنشأت لجنة ثلاثية ضمت كل من ممثل الهيئة التنفيذية المؤقتة، ممثل الحكومة الفرنسية وممثل المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، في هذا السياق تذكر المفوضية في تقريرها الأول ما يلي"" ...تقرر في اتفاقيات إفيان تشكيل لجنة ثلاثية مهمتها الأساسية اتخاذ كل الإجراءات الإدارية وغيرها قصد إعادة اللاجئين الجزائريين إلى بلادهم خاصة المتواجدين في المغرب وتونس"" (UNHCR Box 247 Fond II Série I, 1962)

حدد مقر اللجنة الثلاثية بمدينة وجدة المغربية وهذا نظرا لتواجد أعداد كبيرة من اللاجئين الجزائريين هناك بحكم قربها من الحدود ووجود عائلات جزائرية مقيمة فيها منذ مدة طويلة، والتي كانت سندا قويا لعمل اللجنة من حيث المساعدات المادية والبشرية.

أول اجتماع عقدته اللجنة الثلاثية بمدينة وجدة كان من 4 ماي 1962 إلى 15 جويلية 1962سمح بترحيل أكثر من 13 ألف لاجئ إلى الجزائر. أما في الفترة الممتدة من 16 إلى 25 جويلية 1962 تقرر ترحيل 10 آلاف لاجئ جزائري من المغرب إلى الجزائر بمشاركة

رابطة جمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر وبالتعاون مع جمعيات جزائرية. (UNHCR Box 247 Fond II Série I, 1962)

تذكر المفوضية السامية لشؤون اللاجئين في تقريرها المؤرخ 28 جويلية 1962، أن نجاح العمليات كان بفضل الدرجة العالية من التعاون بين السلطات المدنية والعسكرية الفرنسية، والسلطات المحلية في الجزائر والمغرب إلى جانب الهيئات الجزائرية المختلفة والهيئات الدولية من بينها رابطة جمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، والمفوضية السامية لشؤون اللاجئين. ويعود نجاح العملية التي مكنت حوالي 60 ألف لاجئ. من العودة إلى الجزائر في ظرف قياسي وبإمكانيات متواضعة لأعضاء اللجنة الثلاثية وهم:

- عبد القادر العيدي، ممثل الهيئة التنفيذية المؤقتة.
- ميشال لينيو- كومن Michel Lennuyeux-Comnen، ممثل المحافظ السامي للجمهورية الفرنسية في الجزائر.
- ديكلان والتون Declan. J. Walton ، ممثل المحافظ السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

شارك كذلك في اجتماعات اللجنة الثلاثية يورغ فيتاني Jurg Vittani، ممثل رابطة جمعيات الصليب الأحمر. (UNHCR Box 249)

وفي 10 جوان 1961 انسحب ممثل الحكومة الفرنسية من اللجنة الثلاثية لأسباب صحية حسب ما ورد في مراسلة السلطة الفرنسية دون التطرق إلى الممثل الجديد، هذا ما جعل المفوضية تتصل بالسلطات الفرنسية لتعيين من يمثلها في أقرب وقت ممكن. وبالنظر إلى أهمية المهمة الموكلة للجنة الثلاثية قررت الحكومة الفرنسية تفويض والي تلمسان السيد ميرمون Miremont لمواصلة مهمة إلى غاية ترحيل آخر لاجئ جزائري من المغرب.(UNHCR Box 247 Fond II Série I, 1962)

حسب شهادة الدكتور مصطفى مكاسي فإن تماطل السلطات الفرنسية لتعيين ممثل آخر لها في اللجنة كان من أجل ربح الوقت وعرقلة عودة أكبر عدد من اللاجئين قبل إجراء الاستفتاء حول تقرير المصير إلا أن إصرار المفوضية السامية لشؤون اللاجئين أفشلت الخطة باعتبارها ممثلة لهيئة الأمم المتحدة التي أشرفت على عملية الاستفتاء. (مكاسي، 2012)

1.3. سير عمليات إغاثة اللاجئين في تونس والمغرب من خلال تقارير المفوضية السامية:

ورد في وثائق المفوضية السامية لشؤون اللاجئين أن كل العمليات الإحصائية للاجئين سواء كانت في المغرب أو في تونس تمت من قبل جمعيات جزائرية في مقدمتها الهلال الأحمر الجزائري، الذي سجل كل اللاجئين في قوائم وفق الاستمارة التي سلمت له من طرف المفوضية السامية، نجد فيها معلومات عن العائلات، عدد الأطفال حسب السن، أقل من عشر سنوات وأكثر، تاريخ ومكان الميلاد، منطقة الإقامة الأصلية في الجزائر، عمليات الإحصاء في تمت ظرف قياسي لم يتعد 48 ساعة وهذا لتسهيل عمل المكلفين بالنقل والترحيل. (أنظر الملحق رقم 2) (UNHCR Box 247 Fond II Série I, 1962)

كما سجلت المفوضية السامية لشؤون اللاجئين عدة مشاكل تمكنت في الأخير من التغلب عليها بفضل التعاون الفعال بين كل الأطراف المعنية بالعملية، من بينها نقل قطعان الماشية التي لا يمكن لعائلات اللاجئين الاستغناء عنها تحسبا للوضع الذي كان ينتظرها في الجزائر.

وتذكر المفوضية السامية في النقطة العاشرة من تقريرها حول عمليات ترحيل اللاجئين من المغرب إلى الجزائر، إلى أن اللجنة الثلاثية في كل من المغرب وتونس قد اتخذت قرارات أخرى تخص استثناء عناصر تسقط عنهم صفة اللاجئ وهم:

- الأشخاص الذين حكم عليهم في إطار القانون العام لقضايا لا تتعلق بالثورة.

- الأشخاص المسلحين الذين ضبطوا في مراكز المراقبة الحدودية.
- الأشخاص الفارين من الجيش الفرنسي بداية من 19 مارس 1962 وعلى الساعة 12 زوالا.

ومن جهة أخرى تقرر السماح لأفراد جيش التحرير بالعودة فرديا بعد تجردهم من السلاح واللباس العسكري.) (UNHCR Box 247 Fond II Série I, 1962)

عملية ترحيل اللاجئين الجزائريين من المغرب نحو الجزائر كانت صعبة نظرا لنقص الإمكانيات وارتفاع التكاليف. عديد من اللاجئين كانت لهم أغراض فضلوا كلهم حملها معهم بالرغم من قلة قيمتها الاجتماعية والمعيشية، والسبب يعود أساسا إلى أنهم كانوا متخوفون مما كان ينتظرهم في الجزائر خاصة وانهم في علم بأن الجيش الاستعماري الفرنسي قد حطم منازلهم ومصادر رزقهم.

من أجل تسهيل العملية والتخفيف من عبئها المالي حدث تعاون وثيق بين اللجنة الدولية للصليب الأحمر المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين من جهة وجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر من جهة أخرى. في هذا المجهود نجد مساهمة سكان المناطقة الحدودية في المغرب وتونس والجالية الجزائرية في تحديد مناطق تجميع اللاجئين ومناطق الانطلاق والعبور في المناطق الحدودية الشرقية والغربية . ACICR) BAG :225 008 009.05)

1.1.3. نقاط الانطلاق والعبور على الحدود الجزائرية التونسية 1962. (أنظر الملحق 3)

انطلقت قوافل عودة اللاجئين الجزائريين من التراب التونسي وفق لمخطط أعدته اللجنة الثلاثية من أجل تسهيل العملية وتمكين الألاف من الجزائريين من العودة إلى ديارهم في التراب التونسي نجد تسع نقاط انطلاق في ثلاثة محافظات هي : طبرقة، عين سلطان، غرديماو في محافظة سوق الأربعاء، ساقية سيدي يوسف ،قلعة سنام بمحافظة الكاف، حيدرة بوشبكة بمحافظة القصرين، وسيدي بوبكر نفتة بمحافظة قفصة أما في الأراضي

الجزائرية نقاط العبور هي ،بئر العاتر ،الوادي ،تبسة ،سوق أهراس، المريج، القالة ،وعين الكرمة. (UNHCR Box 247 Fond II Série I, 1962)

إن تعدد مناطق العبور يدل على العدد الكبير من اللاجئين من جهة وعن تواجدهم في جهات متفرقة من المناطق الحدودية لذا كان من الضروري تجميعهم لتحديد حجم الإمكانيات المطلوبة لنقلهم نحو الجزائر حيث حددت فيها كذلك مدن لاستقبال اللاجئين وتمكينهم من الالتحاق بمقر إقامتهم السابقة. وفي هذا المجهود الذي أشرفت عليه المفوضية السامية لشؤون اللاجئين تجسد بفعل مساهمة اللجنة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر المغربي إلى جانب الاتحاد الدولي للصليب الأحمر والهلال الأحمر. (UNHCR Box 247 Fond II Série I, 1962)

تشير تقارير المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين إلى أن العمليات تمت في ظروف حسنة تميزت بالتنظيم المحكم الذي ساهم فيه الهلال الأحمر الجزائري بمساعدة اللجنة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر التونسي.كما أشارت نفس التقارير إلى الدور الذي لعبه سكان المناطق الحدودية من التونسيين والجزائريين لتسهيل عملية عودة اللاجئين إلى مناطق سكناهم وذلك بالتكفل بهم في مناطق العبور التي حددتها اللجنة الثلاثية المكلفة بعمليات الترحيل. (UNHCR Box 247 Fond II Série I , 1962)

2.1.3. نقاط الانطلاق والعبور على الحدود الجزائرية المغربية 1962. (أنظر الملحق 4)

لضمان حسن سير عمليات العودة من المغرب قامت اللجنة الثلاثية بتحديد المناطق التي جعلت منها نقاطا أساسية لتجميع اللاجئين قصد إحصائهم وتحديد الميزانية الضرورية لإنجاز العمليات في آجالها المحددة.

رحلات عودة اللاجئين إلى الجزائر من المغرب كان وفق النقاط الأساسية للعبور التي تم الاتفاق عليها بين الأطراف الثلاثة المكونة للجنة المكلفة بتنظيم عودة اللاجئين

الجزائريين من المغرب التي اتخذت من مدينة وجدة مقرا لها. (UNHCR Box 247 Fond II Série I, 1962)

حدد اللجنة الثلاثية عدة نقاط للتجميع والعبور بالتراب المغربي أهمها برقنت، وجدة، أحفير، أما بالتراب الجزائري نجد أساسا مغنية، ندرومة، مهدية، و تلمسان ،بني صاف، عين تموشنت سبدو ومشرية. قوافل العودة اتخذت من مدن أخرى كنقاط عبور مثل سيدي بلعباس، وهران، معسكر والمحمدية. في المدن الحدودية نصبت مراكز لاستقبال اللاجئين وإحصائهم ومراقبة هويتهم قصد تطبيق الإجراءات المتخذة في إطار تدابير تطبيق بنود اتفاقية إيفيان المتعلقة بتمكين اللاجئين من العودة في أقرب وقت قصد المشاركة في استفتاء تقرير المصير.(UNHCR Box 247 Fond II Série I, 1962)

حسب الشهادة التي أدلى بها الدكتور مصطفى مكاسي بصفته الأمين العام الأول للهلال الأحمر الجزائري عام 1957 وطبيب جيش التحرير الوطني إبان الثورة التحريرية،فإن المشكل الأكبر الذي واجهته اللجنة الثلاثية المشرفة على تنظيم عمليات عودة اللاجئين الجزائريين، يكمن أساسا في قلة وسائل النقل ورفض ملاكها لمواصلة العمل كلما تأخرت المفوضية في دفع المستحقات . (ACICR BAG 280 008 023 , octobre-novembre 1957)

2.3. تكلفة عمليات إجلاء اللاجئين من تونس والمغرب:

تقر المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، أنها كانت عاجزة عن تحديد التكلفة الإجمالية لعمليات عودة اللاجئين الجزائريين من تونس والمغرب، فهي تعطي أرقاما لمبالغ مالية تقريبية وترفقها بملاحظات تشير إلى أن التكلفة أكبر بكثير ولا يمكن حصرها ،ترجع ذلك إلى أن الجهد كان ورائه العمل التضامني الدولي والشعبي الذي أدر مبالغ ضخمة مما يعبر على الطابع الدولي للقضية ،كمثال عن التكاليف تشير تقارير المفوضية السامية لشؤون اللاجئين إلى أن ستة ملايين فرنك فرنسي جديد هي تكلفة عملية واحدة من عمليات ترحيل اللاجئين من المغرب وتونس. (UNHCR Box 247 Fond II Série I, 1962)

كما تشير إحصائيات المفوضية السامية لشؤون اللاجئين إلى أن التكاليف ترحيل اللاجئين من المغرب تجاوزت 100 ألف درهم شهريا على مدار خمسة أشهر من شهر مارس إلى جويلية 1962 ،وأن المبالغ المالية جمعت في معظمها من قبل الجمعيات والتنظيمات الجزائرية التي أنشأها الجزائريين المقيمين بالمغرب هذا إلى جانب المساعدات التي قدمتها الدولة المغربية عن طريق جمعية الهلال الأحمر المغربي والمنظمات والجمعيات المغربية.من بين التكاليف التي سددت لضمان عودة اللاجئين في أحسن الظروف ،تكاليف النقل بالسكة الحديدية المغربية التي قدرت ب117 ألف درهم تظاف لها مستحقات الديوان الوطني للنقل بلغت في الفترة الممتدة من شهر فيفري إلى منتصف شهر ماي حوالى 93 ألف درهم ،هذه المبالغ تظاف لها مبالغ بمختلف العملات خاصة بالدولار الأمريكي والفرنك الفرنسي والسويسري تم جمعها في إطار حملات تضامنية دولية مع اللاجئين الجزائريين لتسهيل التكفل بهم وضمان عودتهم إلى ديارهم . , ACICR BAG 280 008 023) octobre-novembre 1957)

هذه الصعوبات المالية ترجعها المفوضية السامية لشؤون اللاجين في تقاريرها إلى ضعف الميزانية التي خصصت لها من طرف هيئة الأمم المتحدة ،كون توسيع صلاحيات المفوضية والمجال الجغرافي لتدخلاتها نجمت عنه تكاليف إظافية باهضة. UNHCR Box) 247 Fond II Série I, 1962)

لتوضيح أسباب التدخل والظروف المالية أجرينا مقابلة مع رئيسة وحدة الوثائق والأرشيف للمفوضية السامية لشؤون اللاجئين السيدة مونسرات كانيلا غرايوا Montserrat Canela Garayoa، أكدت لنا على أن خروج المفوضية من أوروبا وتوسيع نشاطها لبقية مناطق العالم كان بفضل قضية اللاجئين الجزائريين، وفي ظروف مالية صعبة. حيث تقول"" في البداية لم تكن هيئتنا دائمة، مهمتها الأولى كانت مقتصر على حل مشكلة اللاجئين في أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية، لكن الحرب الباردة وظهور أزمة المجر سنة 1956 جعلت الجمعية العامة للأمم المتحدة تمدد صلاحياتنا إلى غاية إنهاء

مشكلة اللاجئين في أوروبا، وبعد تفاقم وضعية اللاجئين الجزائريين في تونس والمغرب وتزايد الضغط الدولي وبالرغم من قلة الموارد المالية قررت الأمم المتحدة السماح للمفوضية تخطي حدود أوروبا لأول مرة في تاريخها. ومنذ ذلك الوقت ونحن نعمل على مساعدة اللاجئين في مختلف مناطق العالم خاصة في إفريقيا وآسيا أين نجد العديد من المشاكل الأمنية والكوارث الطبيعية " (غرايوا، 2015)

خاتمة:

وفي الأخير، نستنتج من خلال الدراسة أن تأخر التدخل الميداني للمفوضية السامية لشؤون اللاجئين راجع إلى تمسك فرنسا بطرحها المتمثل في أن القضية داخلية، وبما أن المفوضية تابعة للأمم المتحدة فقد عملت فرنسا كل ما في وسعها لعرقلة تدخل الهيئات الأممية والدولية خشية من تدويل القضية الجزائرية.

ومن خلال هذه الدراسة نستنتج كذلك أن تدخل المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، كان يعبر عن أمرين هامين هما:

أولا: عجز الجمعيات الإنسانية وحكومتي تونس والمغرب عن التكفل بالآلاف من اللاجئين الجزائريين لذا كان لزاما على المفوضية السامية لشؤون اللاجئين التدخل لإنقاذهم وتنظيم عودتهم إلى الديار بعد وقف إطلاق النار.

ثانيا: أن القضية بالرغم من المآسي التي ميزتها، إلا أنها مكنت العالم من معرفة ما كان يحدث فعلا في الجزائر من فضائع وتجاوزات للقانون الدولي الإنساني وبالتالي ساهمت القضية بقسط وفير في تدويل الثورة التحريرية.

لا يزال دور المنظمات الإنسانية إبان الثورة التحريرية الجزائرية في حاجة إلى دراسات لما للقضايا الإنسانية من أهمية لإبراز معاناة الشعب الجزائري من البطش الاستعماري الفرنسي الذي يعبر عن عدم التزام الدولة الاستعمارية الفرنسية بمبادئ حقوق الإنسان وبالقانون الدولي الإنساني الذي صادقت عليه سنة 1951. كما يوضح لنا

دور هذه المآسي في تدويل القضية الجزائرية عبر دور الجمعيات والمنظمات الإنسانية الدولية والوطنية في مقدمتها الهلال الأحمر الجزائري.

الملحق رقم 1: رسالة الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة لمحافظ المفوضية السامية لشؤون اللاجئين.

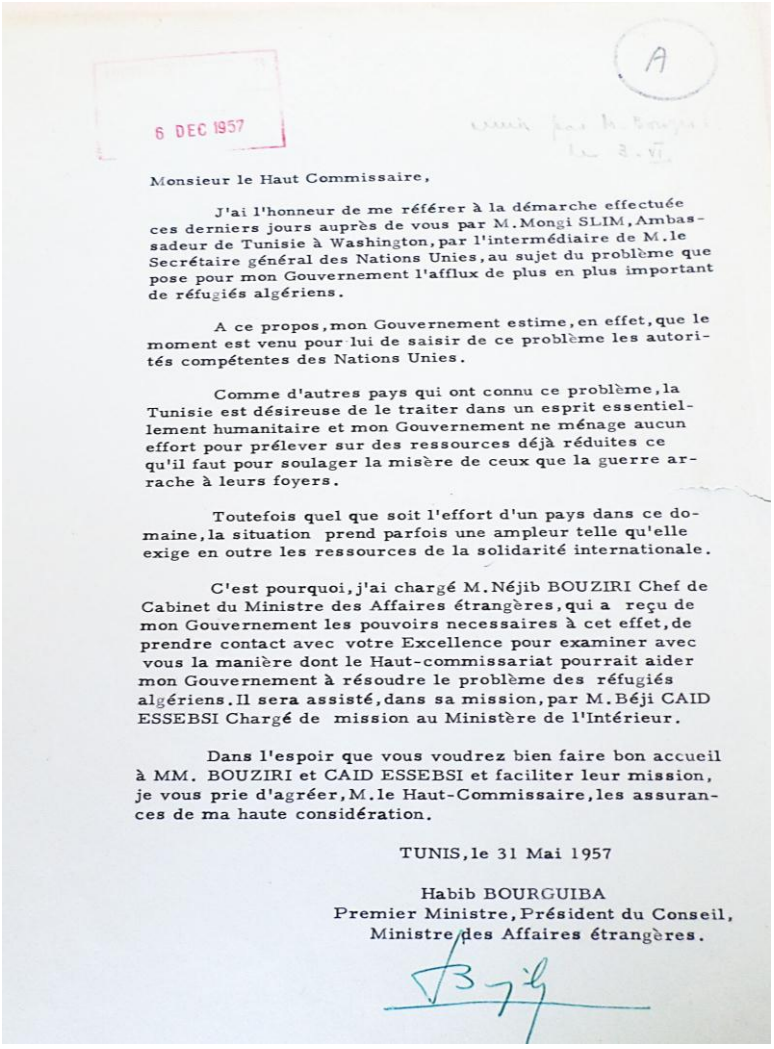

6 DEC 1957

A

Monsieur le Haut Commissaire,

J'ai l'honneur de me référer à la démarche effectuée ces derniers jours auprès de vous par M.Mongi SLIM, Ambassadeur de Tunisie à Washington, par l'intermédiaire de M.le Secrétaire général des Nations Unies, au sujet du problème que pose pour mon Gouvernement l'afflux de plus en plus important de réfugiés algériens.

A ce propos, mon Gouvernement estime, en effet, que le moment est venu pour lui de saisir de ce problème les autorités compétentes des Nations Unies.

Comme d'autres pays qui ont connu ce problème, la Tunisie est désireuse de le traiter dans un esprit essentiellement humanitaire et mon Gouvernement ne ménage aucun effort pour prélever sur des ressources déjà réduites ce qu'il faut pour soulager la misère de ceux que la guerre arrache à leurs foyers.

Toutefois quel que soit l'effort d'un pays dans ce domaine, la situation prend parfois une ampleur telle qu'elle exige en outre les ressources de la solidarité internationale.

C'est pourquoi, j'ai chargé M.Néjib BOUZIRI Chef de Cabinet du Ministre des Affaires étrangères, qui a reçu de mon Gouvernement les pouvoirs necessaires à cet effet, de prendre contact avec votre Excellence pour examiner avec vous la manière dont le Haut-commissariat pourrait aider mon Gouvernement à résoudre le problème des réfugiés algériens. Il sera assisté, dans sa mission, par M.Béji CAID ESSEBSI Chargé de mission au Ministère de l'Intérieur.

Dans l'espoir que vous voudrez bien faire bon accueil à MM. BOUZIRI et CAID ESSEBSI et faciliter leur mission, je vous prie d'agréer, M.le Haut-Commissaire, les assurances de ma haute considération.

TUNIS, le 31 Mai 1957

Habib BOURGUIBA
Premier Ministre, Président du Conseil,
Ministre des Affaires étrangères.

المصدر: (UNHCR: Fond 11.Série 1 .Box 249 , 1957)

الملحق رقم 2: لاجيء جزائري يقدم بطاقة المفوضية السامية للاجئين.

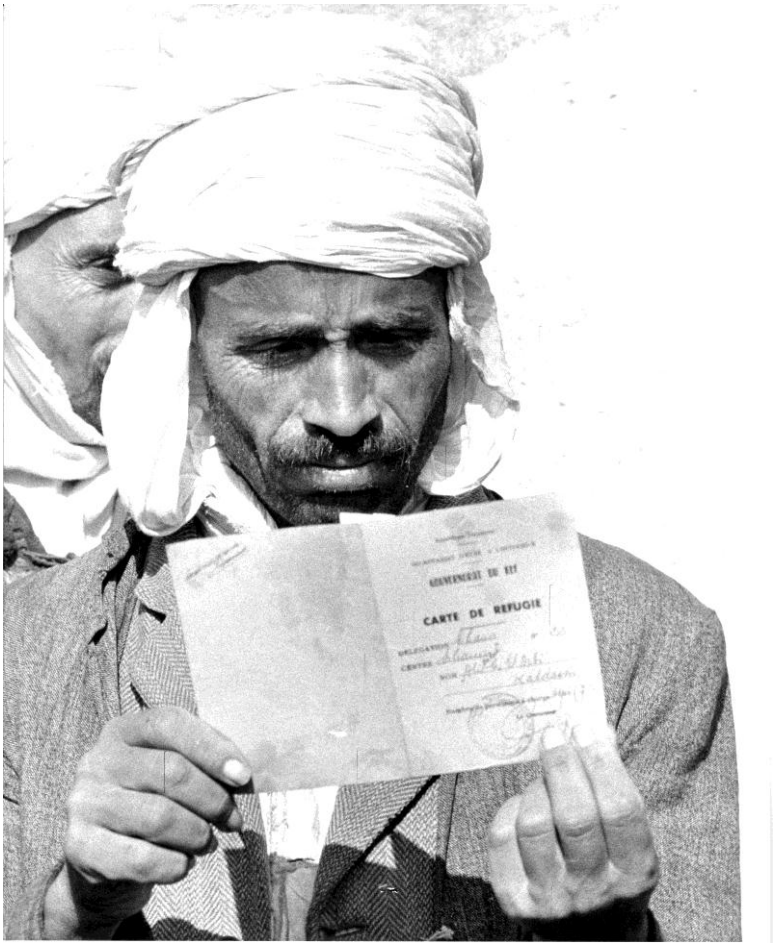

المصدر: UNHCR Box 247 Fond 11 Série 1,1962.

الملحق 3 : عودة اللاجئين الجزائريين من تونس: نقاط الانطلاق والعبور 1962

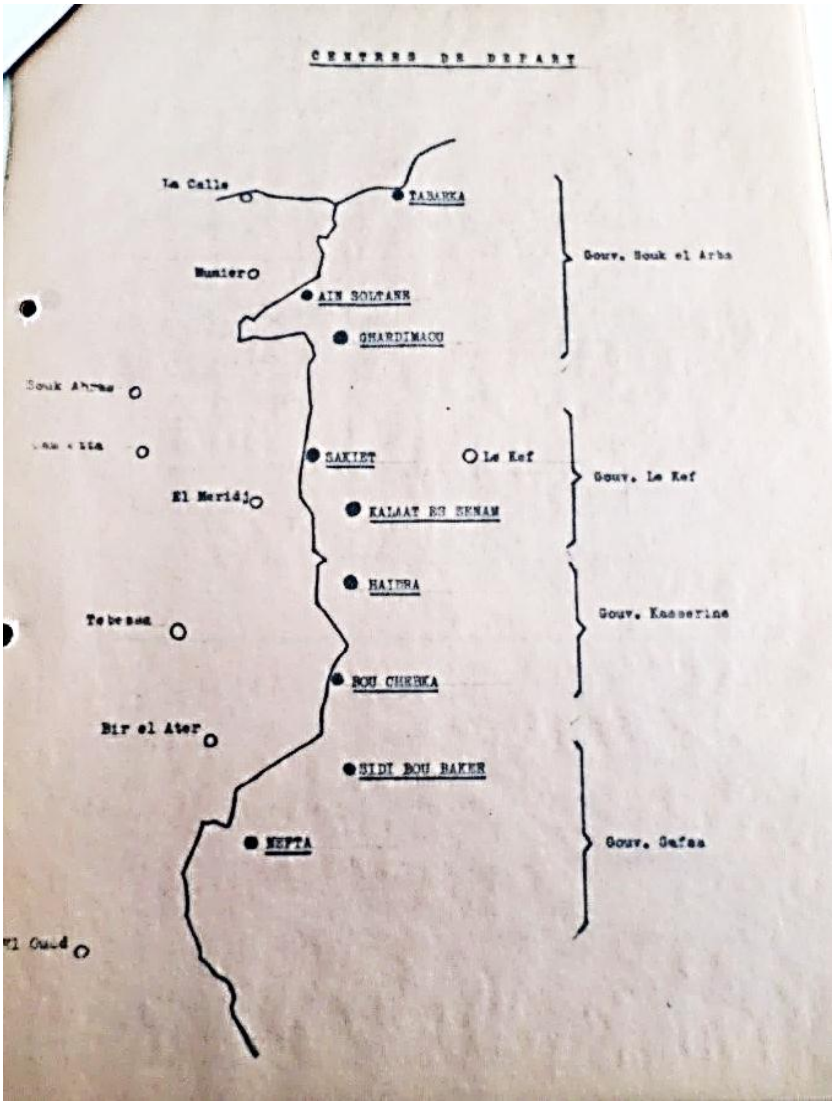

المصدر: أرشيف المفوضية السامية لشؤون اللاجئين UNHCR : Box246.Serie II

الملحق رقم 4: عودة اللاجئين الجزائريين من المغرب، نقاط الانطلاق والعبور سنة 1962.

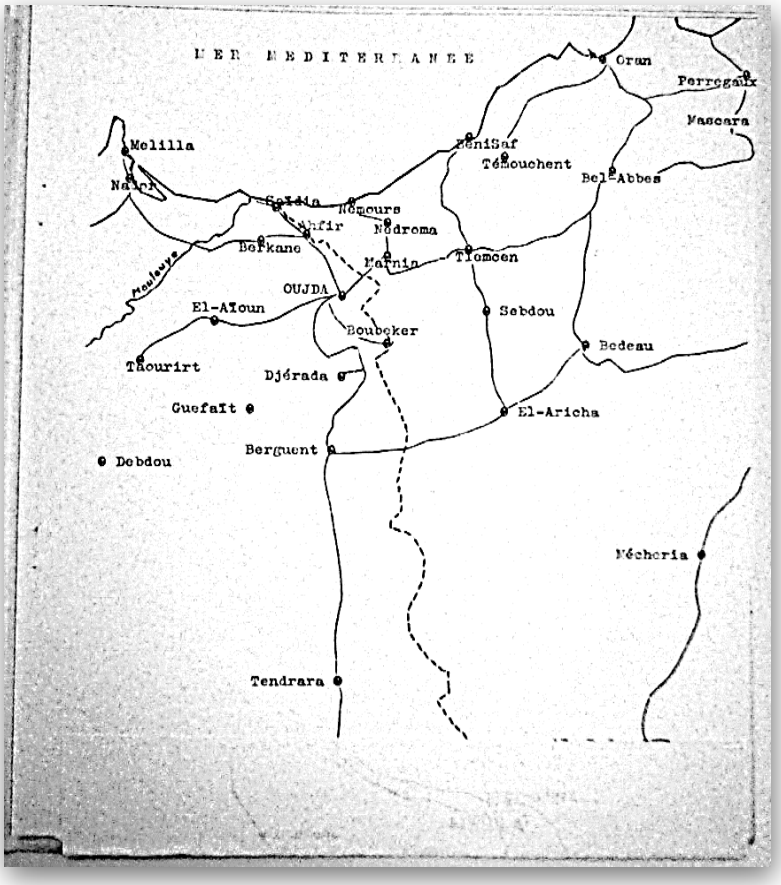

المصدر: أرشيف المفوضية السامية لشؤون اللاجئين

UNHCR: Box246.Serie II

المصادر باللغة العربية

- Montserrat Canela Garayoa مونتسيرات كانيلا غرايوا. (18 مارس , 2015). تكاليف عودة اللاجئين الجزائريين. (محفوظ عاشور، المحاور)
- المجاهد. (15 ديسمبر, 1957). "حقائق مرة عن اللاجئين الجزائريين بالمغرب". *المجاهد*(14).
- مصطفى مكاسي. (أكتوبر, 2012). وضع اللاجئين الجزائريين. (محفوظ عاشور، المحاور)
- مصطفى مكاسي. (2015). *الهلال الأحمر الجزائري - شهادة-*. (محفوظ عاشور، المترجمون) الجزائر، الجزائر: منشورات آلفا.

المصادر باللغة الأجنبية

- ACICR BAG :225 008 009.05. (s.d.). Réfugiés Algériens au Maroc. *ACICR BAG:225 008 009.05*. Genéve, suisse.
- ACICR BAG 225 008 – 011. (1959). *Historique de l'activité du CICR*. Genéve, Suisse.
- ACICR BAG:210 008 009.02. (s.d.). Correspondance avec le Dr Bentami délégué pérmanant du Croissant Rouge Algérien à Genéve. *Correspondance avec le Dr Bentami délégué pérmanant du Croissant Rouge Algérien à Genéve.* Genéve, Suisse.
- Archives diplomatiques Francais. (1957-1958). courneuve, Paris, France.
- BAG 225 008 – 011 : Historique de l'activité du CICR. (1958). BAG 225 008 – 011 : Historique de l'activité du CICR. Genéve, Suisse.
- UNHCR Box 247 Fond II Série I. (1962).
- UNHCR ,Vol 2 Fond11 Serie1. (s.d.). *colloque de Bruxelles,rapport de la délégation Belge.*
- UNHCR Box 247 Fond II Série I. (1962). Genéve, Suisse.
- UNHCR: Fond 11.Série 1 .Box 249. (1957). UNHCR: Fond 11.Série 1 .Box 249. vol 2. *Lettre du président Tunisien Habib Bourguiba au président du HCR.* Genéve, Suisse.